

تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية اعتماداً على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب - دراسة ميدانية

د. حمدان محمد الحياصات

قسم المحاسبة

جامعة العلوم الإسلامية العالمية - الأردن

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية اعتماداً على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب، والتعريف بالنظام من حيث (مفهومه، أهدافه، خصائصه)، ولتحقيق أهداف الدراسة، صممت استبانة وزعت باليد على رؤساء الأقسام، والمحاسبين، والموظفين ضمن مجتمع الدراسة. حيث تم توزيع (96) استبانة على أفراد العينة، استرد منها (73) استبانة صالحة لأغراض التحليل الإحصائي، أي بنسبة استجابة بلغت (76.4%). كما تم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) والمتمثل في الإحصاء الوصفي، واختبار (T) للعينة الواحدة، واختبار تحليل التباين الأحادي، واختبار درجة المصادقية ألفا؛ وذلك لوصف وتحليل متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها. وخلصت الدراسة إلى إمكانية تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية اعتماداً على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب وبدرجة مرتفعة. وفي ضوء ذلك أوصى الباحث بضرورة الإعتماد على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية بشكل أكبر مبيناً ضمن التوصيات مبررات الإعتماد على هذا النظام في تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي .

الكلمات الدالة: تقييم الأداء، مدقق الحسابات الداخلي، نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب.

Evaluate the performance of the internal Accounts auditor in the Jordanian retirement and compensation department depending on the computerized governmental accounting information system (An Empirical Study)

Abstract: This study aimed to evaluate the performance of the internal Accounts auditor in the Jordanian retirement and compensation department depending on the computerized governmental accounting information system, and define the system in terms of (concept, goals, and its characteristics) To achieve the objectives of the study a questionnaire has been designed and distributed to all heads of Section, and internal Accounts auditors, and accountants within the community of the study a total of (96)

questionnaires were distributed,(73) questionnaires were returned and suitable for statistical analysis, (i.e.%76.4) of the distributed questionnaires, By using a group of appropriate statistical methods, (Descriptive Statistic Measures), (One Sample T-Test), (One Way ANOVA) and (Reliability Analysis Alpha) were used for testing the study questions and verifying its hypotheses.

The study concluded that it can evaluate the performance of the internal Accounts auditor in the Jordanian retirement and compensation department depending on the computerized governmental accounting information system with high degree. In light of this, the researcher recommended the need to rely more on a computerized governmental accounting information system in the Jordanian retirement and compensation department the researcher indicates to the justifications to rely on this system to Evaluate the performance of the internal Accounts auditor

Keywords: Performance Evaluation, Internal Accounts auditor, Computerized governmental accounting information system.

1 - مقدمة:

لقد شهد العالم ثورة معلوماتية في المنظمات العامة والخاصة، وأصبحت المعلومات تمثل مصدر قوة في هذه المنظمات جميعها، حيث عزز ظهور التقنيات الحديثة وتطورها في جعل أنظمة المعلومات الموجودة في أي منظمة ذات أهمية خاصة؛ لما تلعبه من دور في العملية الإدارية والمحاسبية، وعلى رأس التطورات التقنية التي أثرت في نظم المعلومات استخدام الحاسوب. فقد دخلت التكنولوجيا المعاصرة وثورة المعلوماتية والاتصالات مختلف أوجه الحياة في المملكة الأردنية الهاشمية، وعلى مستوى القطاعين: العام والخاص . (العرود وشكر، 2010:11).

كما أن عملية التدقيق شهدت تطوراً متزايداً لمواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات، وبعد التدقيق الداخلي أحد مقومات نظام الرقابة الداخلية باعتباره وظيفة داخلية مستقلة يقوم بها فرد أو أفراد أو جهاز من داخل المنشأة من أجل خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن كافة أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بشكل كفؤ وفعال لتحقيق جميع أهداف النظام الرقابي كما حددتها الإدارة، وذلك باستخدام طريقة مخططة ومنظمة لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وعملية التحكم المؤسسي (الذبيات، 2010: 33).

وانطلاقاً من أهداف النظام المحاسبي الحكومي التي وضحتها (اسماعيل وعدس، 2010: 50-51) في المحافظة على الموجودات والمال العام، والتأكد من استخدامهما بالشكل الأمثل، وتحسين درجة المساءلة المتعلقة باستخدامهما، ودور المدقق الداخلي في الوحدات الحكومية في التأكد من ذلك. فقد ارتأى الباحث ضرورة دراسة موضوع تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي اعتماداً على نظام

المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية؛ وذلك نتيجة للإستخدام المتنامي لتكنولوجيا المعلومات.

2- مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يكتسب الحديث عن تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي في أجهزة القطاع العام ككل، ومديرية التقاعد والتعويضات بشكل خاص أهمية قصوى لدور هذه المديرية في متابعة وتسوية الحقوق التقاعدية لموظفي القطاع العام كافة. ويشير (Hoek, 2003:286) إلى أن تقييم الأداء يوفر المعلومات التي تعكس الفعالية، والكفاءة الإقتصادية لمراكز المسؤولية بهدف دعم جهود التنسيق المستمر على مستوى المراكز ككل . كما أشار (Sherrena, et, at. 2000) إلى أن التدريب والخبرة والمعرفة التي يتمتع بها المدقق تعكس كفاءة وفاعلية أدائه.

في حين أشار (Huang, 2005) إلى الارتباط الإيجابي بين الخبرة المالية للمدقق وبين دقة وجودة المخرجات المحاسبية. وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤالين التاليين :

- 1 - هل يمكن تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية اعتماداً على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب ؟
- 2- هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات المختلفة لعينة الدراسة بشأن تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية اعتماداً على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب؟

3- أهمية الدراسة:

استمدت هذه الدراسة أهميتها من تناولها لموضوع تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي اعتماداً على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات؛ لما لهذه المديرية من مكانة هامة بين مديريات القطاع العام في الأردن. حيث تتولى متابعة وتسوية الحقوق التقاعدية لموظفي القطاع العام باعتبارها الجهة الحكومية المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ أحكام قانون التقاعد المدني وتعديلاته رقم (34) لسنة 1959، الأمر الذي يتطلب من مدقق الحسابات الداخلي القيام بمهامه وواجباته المناطة به بكفاءة وفاعلية، وهنا تبرز أهمية نظام المعلومات المحاسبي المحوسب وما يوفره من معلومات مفيدة يمكن الإعتماد عليها في قياس الأداء الحالي ومدقق الحسابات ومقارنته بالأداء المتوقع منه، وبيان مواطن القوة والضعف لديه .

4- أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية اعتماداً على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب، وإلى التعريف بهذا النظام من حيث (مفهومه، أهدافه، خصائصه) وتقديم توصيات علمية مبنية على نتائج الدراسة؛ وذلك لإتاحة الفرصة أمام متخذي القرار في مديرية التقاعد والتعويضات للاستفادة منها في تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي وفقاً للمهام والواجبات المناطة به لما لتقييم أداء المدقق من أثر إيجابي في تلك المديرية من حيث التخطيط، والتنفيذ، والرقابة على المال العام وفقاً للتشريعات المالية الناضجة لعملها.

5- الإطار النظري:

مفهوم تقييم الأداء:

يعرف تقييم الأداء بأنه العملية التي من خلالها يتم قياس الأداء الحالي للأفراد ومقارنته بالأداء المخطط مسبقاً، وتحديد الانحرافات وبيان أسبابها، واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتلافي حدوثها مستقبلاً (Hornngren,2006:197).

كما ينظر إلى تقييم الأداء في الأجهزة الحكومية على أنه قياس الأداء الفعلي للحكومة في تنفيذ ما خططت له وقياس الانحرافات عن الأهداف المحددة والأسباب التي أدت إليها ووضع المقترحات لتلافي ذلك مستقبلاً (اسماعيل وعدس، 2010: 131).

أما الدراسة الحالية فإنها تعرف "تقييم الأداء" على أنه آلية لقياس أداء المدقق الداخلي وفقاً لمهامه وواجباته قياساً بإنجازه الفعلي وسلوكه، وبالتالي معرفة مواطن القصور والقوة في أدائه ومستوى إنجازه لعمله، وذلك كما هي مقاسة بالاستبانة التي استخدمت في هذه الدراسة.

مفهوم نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب وأهدافه:

يعرف النظام بصورة عامة بأنه مجموعة من الأجزاء مترابطة ومتكاملة تؤدي عملها من أجل تحقيق هدف معين. أما النظام المحاسبي الحكومي فيمكن تعريفه بأنه عبارة عن مجموعة المستندات والسجلات والآلات الحاسبة والأجهزة الممكنة المستخدمة في الوحدات الحكومية، بالإضافة إلى الطرق والإجراءات والتعليمات الخاصة بتنظيم وتسجيل العمليات المالية وإعداد التقارير (الحجاوي، 2004: 53)، إضافة إلى ذلك فقد اعتبر (الجزراوي والجنابي، 2009: 27 - 29) أن المحاسبة نظام للمعلومات كونها عملية تحديد للمعلومات وقياسها وتوصيلها، وبما أن الغرض الرئيسي لأي نظام معلومات محاسبية هو تزويد المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات، فإنه يوجد ثلاثة أهداف معينة يمكن تحديدها للمساعدة في إنجاز الغرض الرئيسي المشار إليه أعلاه وهي:

أولاً: الدعم اليومي للعمليات، والتي يقصد بها العمليات المالية المتبادلة أي انتقال قيمة أو منفعة بين طرفين نتيجة قرار أو عمل إداري.

ثانياً: معالجة العمليات، وتشمل معالجة العمليات المحاسبية وغير المحاسبية من خلال السجلات الرئيسية للمحاسبة بواسطة إجراءات معينة.

ثالثاً: دعم اتخاذ القرار، وذلك من خلال ما توفره نظم المعلومات المحاسبية من معلومات لعملية اتخاذ القرار، والذي عادةً يجب أن يتخذ بالتناسب مع عمليات الوحدة الإقتصادية (التخطيط والرقابة) وأن الهدف غالباً ما يطلق عليه بمعالجة المعلومات.

مما سبق يرى الباحث أن نظام المعلومات المحاسبي الحكومي يهدف إلى تقييم أداء الوحدات الحكومية والتخطيط والتنفيذ والرقابة على المال العام وفقاً للتشريعات المالية النازمة لعملها.

خصائص نظام المعلومات المحاسبي:

إن نظم المعلومات المحاسبية كغيرها من الأنظمة، تتميز بعدة خصائص إذا ما توفرت فيها تجعلها نظاماً للمعلوماتية تتمتع بالحيوية والقدرة على تأدية وظائفها المختلفة التي أعدت من أجلها، ويرى (الشنطي، 2013: 109 - 110) أن أهم الخصائص التي تؤهل هذه النظم لأن تكون فاعلة وكفؤة هي:

- 1 - أن تحقق نظم المعلومات المحاسبية درجة عالية جداً من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
- 2 - أن تزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لإتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.
- 3 - أن تكون بسيطة، ويتضح منها تدفق البيانات من مصادرها بشكل منظم، وتجنب تكرار البيانات التي يتم تشغيلها، وبيان تدفق المعلومات بين مراكز اتخاذ القرارات المختلفة.
- 4 - أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المنظمة المستقبلية.
- 5 - أن تكون مقبولة لدى العاملين في المنظمة، وتتوفر فيها درجة معقولة من الإقناع بأهميتها وفائدتها.
- 6 - أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنظمة الإقتصادية.
- 7 - أن تكون مرتبطة مع نظم المعلومات الأخرى في المنظمة، بما يحقق التكامل فيما بينها لخدمة وظائف التخطيط والتنفيذ والرقابة، بحيث توفر كل ما يحتاج إليه متخذ القرار من معلومات.

- 8 - أن تكون سريعة ودقيقة في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة وذلك عند الحاجة إليها.
- 9 - أن تتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثها وتطويرها لتتلائم مع التغيرات الطارئة على المنظمة.

مفهوم تدقيق الحسابات الداخلي:

يعرف تدقيق الحسابات الداخلي بأنه نشاط مستقل، وتأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها، ومساعدتها في إنجاز أهدافها بوساطة تكوين مدخل منظم، ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم (الشرفاء، 2008: 53).

واجبات ومهام مدقق الحسابات الداخلي:

هنالك العديد من الواجبات والمهام التي يقوم بها مدقق الحسابات الداخلي في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية، وفيما يلي توضيحاً لأهمها (www.mof.gov.jo) :

1. تدقيق الزيادة المصروفة على رواتب المتقاعدين والورثة (وفاة الأصيل أو الوريث، العمل، الزواج والملفات المغلقة وأية أمور طارئة على رواتب المتقاعدين والورثة).
2. تدقيق وثائق الأساس الشهرية للأصلاء، والورثة العسكريين والمدنيين وما يتبعها من حركات.
3. تدقيق علاوة غلاء المعيشة المصروفة آلياً.
4. تدقيق المجاميع الشهرية للرواتب ومطابقتها.
5. متابعة كشوفات للعاملين في الدوائر الحكومية من المتقاعدين بعد التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية، ومؤسسة الضمان الاجتماعي لموظفي المياومة.
6. تدقيق كشوفات البنك لصناديق مديرية التقاعد (صندوق الضمان ، صندوق الإيداع، صندوق التقاعد، صندوق الأمانات، صندوق التقاعد الفلسطيني) وتدقيق الإيداعات المتعلقة بالصناديق.
7. تقييم الأنظمة المحوسبة في المديرية والتأكد من مدخلاتها ومخرجاتها وعملياتها .
8. المشاركة في تقديم التوصيات لأعمال أقسام المديرية ووضع الحلول للإختناقات الموجودة.
9. تدقيق مستندات الصرف اليدوية .
10. التدقيق على كافة الإقتطاعات والحركات التي تم تنفيذها من قبل محاسبين قسم الرواتب .

11. تدقيق ومتابعة بيانات المتقاعدين العاملين في الدوائر الحكومية الأخرى والتي لها أثر مالي على رواتبهم وتدقيق بيانات الأحوال المدنية والضمان الإجتماعي التي تم معالجتها من قبل قسم الرواتب.

12. إعداد التقارير اللازمة.

13. تدقيق مراكز الدفع وصرف رواتب الطلاب آلياً .

يلاحظ الباحث مما سبق كثرة المهام والواجبات المناطة بمدقق الحسابات الداخلي في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية من تدقيق ومتابعة وتقييم ومشاركة في تقديم التوصيات ووضع الحلول وإعداد التقارير المتعلقة بالمديرية، الأمر الذي يتطلب منهم بذل المزيد من العناية والإرتقاء بمستوى أدائهم المهني.

6- الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت متغيري الدراسة كلاً على حدة، وفيما يلي عرضاً لأهمها:

دراسة Al-Kasswna (2012):

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم نظام المعلومات المحاسبي الحكومي من خلال دراسة وتقييم مدى توافر العناصر الأساسية له؛ لتقييم توافر خصائص جودة النظام، وقدرته، على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. حيث تم تصميم استبانة وزعت على المدراء العاملين، ومستخدمي النظام، وأحد العاملين في دائرة تكنولوجيا المعلومات ضمن مجتمع الدراسة المكون من (21) وزارة ووحدة حكومية مستقلة، والتي تستخدم نظم معلومات محاسبية في أنشطتها المالية. حيث تم توزيع (63) استبانة استرد منها (60) استبانة، أي بنسبة استجابة (95.2%) كان منها (48) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وبعد تحليل الإجابات إحصائياً توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن نظام المعلومات المحاسبي في الأردن لديه المكونات الأساسية لتحقيق أهدافه على المدى المتوسط حيث أن الوحدات الحكومية لديها المعدات والبرامج المالية والوحدات الإدارية المعنية بتكنولوجيا المعلومات إضافة لما لهذه النظم من خصائص نوعية من حيث الدقة والسرعة والكفاءة والمرونة والموثوقية في معالجة البيانات وذلك على المدى المتوسط.

دراسة القطيش (2011):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى الحاجة إلى الأخذ بأسلوب تدقيق الأداء، ودراسة مدى ملائمة النظام المحاسبي الحكومي الحالي في الأردن لتلبية أغراض تدقيق الأداء، وتقديم المقترحات لتطويره. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث تم تطوير استبانة وزعت على المدققين الحكوميين في وزارة المالية، ودائرة الموازنة العامة والبالغ عددهم (40) مدققاً بواقع استبانة واحدة لكل منهم، استرد منها (37) استبانة، خضع منها (35) استبانة للتحليل الإحصائي، أي ما نسبته (87.5%) من مجموع الاستبانات الموزعة، وخلصت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي الحكومي الحالي لا يوفر المعلومات الملائمة لتدقيق كفاءة وفاعلية الأداء، إذ أن هذا النظام معد لخدمة أغراض الرقابة المالية وليس لخدمة أغراض رقابة الأداء، وبالتالي لابد من تطويره بالتوجه التدريجي إلى استخدام أساس الإستحقاق وتطبيق موازنة البرامج والأداء.

دراسة الرحالة (2010):

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء ديوان المحاسبة الرقابي في الأردن من خلال تحليل البيئة التي يعمل فيها الديوان، ومدى توافقها مع المعايير الدولية في مجال الأداء الرقابي، وتحليل آراء الكادر الرقابي فيه وتصوراته حول أهم المتغيرات التي تؤثر على فاعلية أدائه. ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات بواسطة استبانة وزعت على عينة مكونة من (133) موظفاً رقابياً بواقع استبانة واحدة لكل منهم، استرد منها (128) استبانة، أخضعت جميعها للتحليل، أي ما نسبته (96.2%) من مجموع الاستبانات الموزعة. وتوصلت الدراسة إلى أن متغيرات التخطيط والتنظيم والتقارير تتوافر فيها خصائص ومتطلبات الفاعلية بدرجة مرتفعة، أما بالنسبة للرقابة الداخلية، والتنمية، والتدريب، ودعم الإدارة العليا، والأساليب الحديثة، واستقلالية الديوان، والضغط الخارجية، والكفاءات، ونطاق الرقابة، ومعايير الرقابة والأداء فإنها تتوافر بدرجة متوسطة. وأن أفراد العينة يرون أن الديوان يتمتع بدرجة متوسطة من الكفاءة والفاعلية.

دراسة الرحالة (2010):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فاعلية متطلبات نظام الرقابة الداخلية (القانونية والتشريعية، والحماية والأمن، والبنية التحتية والتقنية التكنولوجية، والإدارية) على تكنولوجيا المعلومات في الوزارات والمؤسسات الأردنية، والبالغ عددها (23) وزارة، و(50) مؤسسة عامة موجودة في عمان، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث تم توزيع (219) استبانة،

وبواقع (3) استبانات على العاملين في وحدات الرقابة الداخلية لكل وزارة ومؤسسة عامة، وبلغ عدد الإستبانات المستردة (150) استبانة، أي ما نسبته (68.5%) من مجموع الاستبانات الموزعة، وبعد إخضاعها للتحليل الإحصائي. خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها وجود فاعلية لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات مجتمعة، ومن أهم هذه المتطلبات التزام الإدارة العليا بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية لمواكبة التطورات التقنية المتسارعة فيما يتعلق بعمل الدوائر الحكومية إلكترونياً .

دراسة الردايدة (2008):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى اهتمام الجمارك الأردنية بتطبيق الضوابط الرقابية لأمن المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، من خلال التعرف على مدى الاهتمام بالأمن المادي لوسائط التخزين، وبأمن الأفراد مستخدمي النظم الآلية والبيانات، وأمن النظم والتطبيقات والبرمجيات، وأمن الأجهزة والمعدات، وأمن عمليات تبادل وحفظ وتخزين المعلومات. ولأغراض تحقيق أهداف هذه الدراسة تم تطوير استبانة وزعت على العاملين في مجالي تكنولوجيا المعلومات والمحاسبة، حيث تم توزيع (147) استبانة ، استرد منها (135) استبانة اعتمدت للتحليل الإحصائي، أي ما نسبته (91.8%) من مجموع الاستبانات الموزعة، وخلصت الدراسة إلى أن الاهتمام بأمن المعلومات المحاسبية كان مرتفعاً، ويعزى ذلك إلى أن الإجراءات المتبعة لحماية البيانات والمعلومات المحاسبية كانت كافية وشاملة.

دراسة الأعرجي والعلاونة (2002):

هدفت هذه الدراسة إلى بحث وتحليل وتقييم آثار استخدام أنظمة المعلومات المحوسبة في مركز وزارة التربية والتعليم الأردنية ممثلة بموظفيها العاملين في مجالات عدة وهي (الأعمال الإدارية، والأعمال المالية والمحاسبية، والأعمال المكتبية، وعناصر الهيكل التنظيمي، واتخاذ القرارات، والقوى العاملة، والاتصالات التنظيمية) ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كما تم تطوير استبانة وزعت على أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (200) موظف وموظفة ممن يعملون في دوائر وأقسام تعتمد في أدائها لعملها على استخدام أنظمة المعلومات المحوسبة والذين شكلوا ما نسبته (25%) من مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (800) موظف وموظفة تم استردادها كاملة ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة تجاه تأثير استخدام أنظمة المعلومات المحوسبة على مجال الأعمال المالية تشير إلى الموافقة بدرجة عالية

من قبلهم لتأثر ذلك المجال باستخدام أنظمة المعلومات المحوسبة في مركز وزارة التربية والتعليم الأردنية.

دراسة الطعامة (1994):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إتجاهات الموظفين في الأجهزة الحكومية نحو نظام تقييم الأداء المعمول به في نظام الخدمة المدنية في الأردن، إضافة إلى معرفة مدى تحقيق هذا النظام لأهدافه الأساسية والصعوبات التي تعترض تطبيقه في أرض الواقع، ولتحقيق أهداف الدراسة، طورت استبانة وزعت على أفراد عينة الدراسة المكونة من مجموعة من الوظائف الإشرافية وغير الإشرافية، تم اختيارها بطريقة عشوائية، حيث تم توزيع (2500) استبانة عليهم، استرد منها (1828) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي أي ما نسبته (73.1%) من مجموع الاستبانات الموزعة، وخلصت الدراسة إلى أن اتجاهات الموظفين نحو نظام تقييم الأداء تمثل اتجاهاً سلبياً. إضافة إلى اعتقادهم بأن عملية التقييم تنقصها الموضوعية والعدالة. كما أنه لا تجري عملياً مقابلات حقيقية بين الرئيس المباشر ومروؤسيه عند الإنتهاء من عملية تقييم الأداء.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة نجد أنها ركزت على معرفة إتجاهات الموظفين في الأجهزة الحكومية نحو نظام تقييم الأداء ، إضافة إلى معرفة مدى الإهتمام بتطبيق الضوابط الرقابية لأمن المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، وفاعلية متطلبات نظام الرقابة الداخلية (القانونية والتشريعية، والحماية والأمن، والبنية التحتية والتقنية التكنولوجية، والإدارية) على تكنولوجيا المعلومات، وبيان مدى الحاجة إلى الأخذ بأسلوب تدقيق الأداء، ومدى ملائمة النظام المحاسبي الحكومي له. إضافة إلى تقييم نظام المعلومات المحاسبي الحكومي من خلال دراسة وتقييم مدى توافر العناصر الأساسية له. ولم تتناول هذه الدراسات تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي اعتماداً على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب، ولهذا جاءت ميزة هذه الدراسة التي يمكن تحديدها بالنقاط التالية:

أولاً: أنها دراسة ميدانية مطبقة على البيئة الأردنية، وتحديدًا على مديرية النقاد والتعويضات الأردنية.

ثانياً: أنها ركزت على تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي اعتماداً على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب في مديرية النقاد والتعويضات.

ثالثاً: أنها تناولت متغيرين مختلفين وهما (المتغير المستقل) والمتمثل بنظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب، والذي من المتوقع أن يعتمد عليه في تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي (كمتغير تابع) وهو ما لم يتم تناوله مجتمعاً في أي من الدراسات السابقة.

رابعاً: إختلاف البيئة التي تمت فيها الدراسات السابقة مقارنة مع بيئة مجتمع هذه الدراسة وعينتها ومشكلة الدراسة والأسئلة التي تناولتها والأهداف التي سعت إلى تحقيقها.

7- منهجية الدراسة:

في ضوء الفرضيات التي استهدفت هذه الدراسة اختبارها، قام الباحث بجمع البيانات وتحليلها إحصائياً مستخدماً في ذلك المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة وظروفها المكانية والزمانية.

8- أنموذج الدراسة:

يبين الشكل رقم (1) أدناه متغيري الدراسة وهما (المتغير المستقل) والمتمثل بنظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب، والذي من المتوقع أن يعتمد عليه في تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي (كمتغير تابع) .

الشكل رقم (1)



9- فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة، وما تحاول الإجابة عنه من أسئلة، يمكن صياغة فرضيتي الدراسة بشكلها العدمي على النحو التالي:

HO1: لا يمكن تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية اعتماداً على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب.

HO2: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات المختلفة لعينة الدراسة بشأن تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية اعتماداً على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب.

مصادر جمع البيانات:

تم الحصول على البيانات اللازمة لهذه الدراسة من مصدرين رئيسيين؛ أولهما المصادر الثانوية والتي تم الحصول على بياناتها من خلال الرجوع إلى ما تناولته الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والدوريات، والمجلات العلمية، ومواقع الإنترنت. إضافةً إلى التشريعات الحكومية النازمة لموضوع الدراسة. وثانيهما المصادر الأولية والتي تم الحصول على بياناتها الأساسية من خلال الاستبانة التي صممت خصيصاً لهذه الغاية.

10- أداة الدراسة:

صممت استبانة خصيصاً لهذه الدراسة اعتماداً على الإطار النظري والدراسات السابقة تكونت من مقدمة وقسمين؛ تضمن القسم الأول: المعلومات الخاصة بالمتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وهي (المركز الوظيفي، الخبرة الوظيفية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي). وتضمن القسم الثاني (16) سؤالاً بهدف تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي اعتماداً على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحسوب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية، ولضمان ملائمة أداة الدراسة لقياس الغرض الذي أعدت من أجله تم تحويلها إلى بيانات كمية باستخدام مقياس " ليكرت" بدرجاته الخمس التالية (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وتمثل رقمياً (5, 4, 3, 2, 1) على التوالي، وسيعتمد على هذا المقياس في اختبار الفرضيات وفقاً للمعيار التالي: (الشرفاء، 2008 : 105)، (الأعرجي والعلوانة، 2002: 76)

- المتوسط الحسابي من (1- أقل من 2.5) يكون أثره منخفضاً.
- المتوسط الحسابي من (2.5- أقل من 3.5) يكون أثره متوسطاً.
- المتوسط الحسابي من (3.5- 5) يكون أثره مرتفعاً.

صدق أداة الدراسة وثباتها:

لقد تم عرض الاستبانة على (6) ستة محكمين من أساتذة المحاسبة والإحصاء في الجامعات الأردنية لتحكيمها وإبداء رأيهم في مدى ملائمة فقراتها، وقد تم حذف وتعديل الاستبانة في ضوء الملاحظات الواردة منهم. مما يؤكد الصدق الظاهري وصدق المحتوى لأداة الدراسة. كما تم استخراج معامل الثبات (كرونباخ ألفا) للتأكد من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة باعتبارها أداة الدراسة الرئيسية، وقد بلغت قيم هذا المعامل (91%) وتعد هذه النسبة مرتفعة لأغراض تحليل بيانات هذه الدراسة واختبار فرضياتها. (Sekaran, 2010).

11- مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية التي تسري عليها أحكام النظام المالي الحكومي رقم (3) لسنة 1994 وتعديلاته، وتدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة للدولة رقم (1) لسنة (2013)، حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة.

أما عينة الدراسة فقد اشتملت على رؤساء الأقسام، والمحاسبين، والموظفين ضمن مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (96) ستة و تسعون موظفاً، تم توزيع الاستبيانات عليهم، وقد بلغ عدد الاستبيانات المستردة (73) استبانة، أي ما نسبته (76.4%) من إجمالي الاستبيانات الموزعة أخضعت جميعها للتحليل الإحصائي. ويمكن وصف خصائص المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، والتي تم قياسها من خلال الأسئلة ذوات الأرقام (1-4) من الاستبانة كما هي مبينة بالجدول رقم (1) أدناه:

الجدول رقم (1): تحليل المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

الرقم	المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
1	المركز الوظيفي	رئيس قسم	7	9.6%
		محاسب	3	4.1%
		موظف	63	86.3%
		المجموع	73	100%
2	الخبرة الوظيفية	5 سنوات فأقل	11	15.1%
		6-10 سنوات	15	20.5%
		11-15 سنة	20	27.4%
		16 سنة فأكثر	27	37%
		المجموع	73	100%
3	المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	10	13.7%
		بكالوريوس	50	68.5%
		دبلوم عالٍ	6	8.2%
		ماجستير فأكثر	7	9.6%
		المجموع	73	100%

محاسبة	44	60.3%
إدارة مالية	6	8.2%
إدارة عامة	4	5.5%
إدارة أعمال	9	12.3%
إقتصاد	3	4.1%
قانون	7	9.6%
المجموع		
	73	100%

المصدر: بيانات أداة الدراسة.

من النتائج الإحصائية في الجدول رقم (1) أعلاه والمتعلق بتحليل المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة نلاحظ ما يلي:

أولاً: أن غالبية أفراد العينة هم موظفين في مديرية التقاعد والتعويضات، حيث بلغ عددهم (63) موظفاً أي ما نسبته (86.3%). في حين بلغ عدد رؤساء الأقسام (7) أي ما نسبته (9.6%). أما المحاسبين فقد بلغ عددهم (3) أي ما نسبته (4.1%)، ويرى الباحث أن لهذه الوظائف أهمية في الإشراف، والفحص والتحقق، والقياس والتسجيل.

ثانياً: أن غالبية أفراد العينة لديهم خبرة عملية، حيث أن (37%) منهم خبرتهم تساوي (16) سنة فأكثر، وأن (27.4%) منهم تساوي خبراتهم (11-15) سنة. وأن (20.5%) منهم تساوي خبراتهم (6-10) سنوات، في حين شكل الذين خبرتهم (5) سنوات فأقل مانسبته (15.1%)، ويرى الباحث أن للخبرة العملية العالية لأفراد العينة. أثراً إيجابياً تجاه تحقيق أهداف هذه الدراسة.

ثالثاً: أن (86.3%) من أفراد العينة لديهم التأهيل العلمي العالي. منهم ما نسبته (68.5%) يحملون درجة البكالوريوس، و (9.6%) ممن يحملون درجة الماجستير فأكثر، ويليهم حملة درجة الدبلوم العالي الذين بلغت نسبته (8.2%). أما النسبة المتبقية والبالغة (13.7%) من إجمالي أفراد العينة فكانوا من حملة درجة الدبلوم المتوسط. ويرى الباحث توفر المؤهل العلمي المناسب لأفراد العينة الذين لديهم المقدرة على فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عنها بكفاءة واقتدار.

رابعاً: أن غالبية أفراد العينة متخصصين في مجال المحاسبة حيث بلغت نسبتهم (60.3%)، يلي ذلك تخصص إدارة الأعمال بنسبة (12.3%) ، ثم تخصص القانون بنسبة (9.6%) ، يلي ذلك تخصص الإدارة المالية بنسبة (8.2%)، يليه تخصص الإدارة العامة بنسبة بلغت (5.5%)، وأخيراً يأتي تخصص الإقتصاد بنسبة (4.1%)، ويرى الباحث توفر التخصص العلمي الملائم واللازم لعمل أفراد العينة الأمر الذي ينعكس إيجاباً على نتائج هذه الدراسة ودقتها.

12- الأساليب الإحصائية:

استخدمت هذه الدراسة البرنامج الإحصائي للعلوم الإجتماعية (SPSS) لوصف وتحليل متغيراتها، واختبار فرضياتها؛ وذلك للوصول إلى قبول أو نفي الفرضيات إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة ثقة (95%) مستخدمة الأساليب الإحصائية التالية:

1. مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) لوصف خصائص عينة الدراسة مثل : المتوسطات الحسابية، والتكرارات ، والنسب المئوية، والانحراف المعياري.
2. إختبار (One Sample T-Test) لإثبات أو نفي الفرضية الأولى (H01).
3. إختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لإثبات أو نفي الفرضية الثانية (H02).
4. اختبار معامل المصادقية ألفا (Reliability Analysis Alpha) لقياس درجة صدق إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة.

13- إختبار الفرضيات:

أولاً: أسئلة الفرضية الأولى

يوضح الجدول رقم (2) أدناه الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال من أسئلة الفرضية الأولى على حدة، والتي تم اختبارها من خلال الأسئلة ذوات الأرقام (5- 20) من الاستبانة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة الاستبانة والمتعلقة بتقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي اعتماداً على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب.

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية النسبية
5	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية في بيان مواطن القوة والضعف لدى المدقق.	3.77	0.66	7
6	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية في تحديد إمكانيات المدقق التي يمكن الاستفادة منها.	3.27	0.59	11
7	يساهم نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية في تقديم المعلومات التي تساعد في التخطيط للقوى العاملة.	3.06	0.70	12
8	يسهم نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية في الكشف عن مدى حاجة المدقق للبرامج التدريبية اللازمة لتطوير عمله.	2.57	1.12	16
9	يساهم نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية في تطوير مهارات مدقق الحسابات العلمية والعملية.	3.00	0.53	14
10	يساهم نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية في تحديد كفاءة المدققين كل على حدة بموضوعية وبدون تحيز.	3.90	0.72	4
11	يساهم نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية في تنمية وتطوير أداء المدقق.	3.02	0.47	13
12	يساهم نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية في تحسين مستوى الأداء عند المدقق.	3.70	0.76	9

تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية

13	يوجه نظام المعلومات المحاسبي المحوسب مدققي حسابات مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية إلى قيامهم بواجباتهم المهنية وأداءها بكفاءة وفاعلية.	2.81	1.22	15
14	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المحوسب على قياس الأداء الحالي لمدققي الحسابات الداخليين في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية ومقارنته بالأداء المتوقع منهم.	4.37	0.85	1
15	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية في قياس الانحرافات عن الأهداف المحددة مسبقاً.	4.14	0.97	2
16	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية في تحديد المراكز المسؤولة عن تنفيذه وتطبيقه.	3.79	0.63	6
17	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية في تحديد أسباب الانحرافات الحاصلة أثناء التنفيذ - إن وجدت - لمحاولة تلافيها مستقبلاً.	3.29	0.60	10
18	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية في تحضير تقارير الأداء في الوقت المناسب.	3.92	0.64	3
19	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية في إنجاز الأعمال في الوقت المحدد وكفاءة.	3.84	0.87	5
20	يساهم نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية في تقييم الأداء من حيث الالتزام بالقوانين والأنظمة.	3.71	0.81	8
20-5	جميع الأسئلة معاً	3.51	0.82	

تبين البيانات الواردة في الجدول رقم (2) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (4.37 - 2.57)، حيث جاء السؤال رقم (14) والذي ينص على "يساعد نظام المعلومات المحاسبي المحوسب على قياس الأداء الحالي لمدققي الحسابات الداخليين في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية ومقارنته بالأداء المتوقع منهم" بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (4.37)، وانحراف

معياري بلغ (0.85)، ويعزى ذلك إلى إمكانية الاعتماد على النظام المحاسبي المحوسب لما له من قدرة على قياس الأداء الحالي ومدقق الحسابات الداخلي ومقارنته بالأداء المتوقع منه. في حين جاء السؤال رقم (8) والذي نصه " يسهم نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية في الكشف عن مدى حاجة المدقق للبرامج التدريبية اللازمة لتطوير عمله " بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.57)، وانحراف معياري بلغ (1.12)، ويعزى ذلك إلى أن وضع الخطط التدريبية وإعداد البرامج اللازمة لها هو من مهام دائرة الموارد البشرية والمعنية في أمور التدريب وفقاً لأحكام المادة (13/ ح) من نظام الخدمة المدنية رقم (82) لسنة 2013 ، ولا يعود الأمر إلى النظام المحاسبي الحكومي المحوسب في الكشف عنها.

كما أن إجابات أفراد عينة الدراسة كانت إيجابية تجاه كافة أسئلة الاستبانة، إذ بلغ متوسطها الحسابي العام (3.51)، وانحرافها المعياري بلغ (0.82)، وهو أكبر من قيمة المتوسط الحسابي لأداة القياس، مما يعني القدرة على الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب بدرجة مرتفعة في تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي.

اختبار الفرضية الأولى:

HO1: لا يمكن تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية اعتماداً على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب.

الجدول رقم (3) أدناه يبين نتائج اختبار (One Sample T-test) للعينة الواحدة للفرضية الأولى عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq a$):

جدول رقم (3) : نتائج اختبار (One Sample T-test) للفرضية الأولى

(T) المحسوبة	(T) الجدولية	P- Value	الوسط الفرضي	فرق المتوسطات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	النتيجة
6.049	1.656	0.004	3	0.51	3.51	0.82	72	رفض

تشير نتائج اختبار الفرضية الأولى في الجدول (3) أعلاه إلى أن قيمة (T) المحسوبة تساوي (6.049) وهي أعلى من قيمتها الجدولية ، والتي كانت تساوي (1.656). كما ان قيمة (P-Value) بلغت (0.004) وهي أقل من مستوى الدلالة ($0.05 \geq a$) وبما أن قاعدة القرار هي : قبول الفرضية العدمية إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ، ورفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية ،

وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " يمكن تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية اعتماداً على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب ". وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (الراحلة، 2010) التي خلصت إلى وجود فاعلية لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات، والتي من أهمها التزام الإدارة العليا بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية لمواكبة التطورات التقنية المتسارعة فيما يتعلق بعمل الدوائر الحكومية إلكترونياً . كما واتفقت مع نتائج دراسة (الأعرجي والعلوانة، 2002) التي توصلت إلى أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة تشير إلى الموافقة وبدرجة عالية تجاه تأثير استخدام أنظمة المعلومات المحوسبة على مجال الأعمال المالية لتأثر ذلك المجال باستخدامها في مركز وزارة التربية والتعليم الأردنية. كما واتفقت مع دراسة (Al-Kasswna , 2012) التي توصلت إلى أن نظم المعلومات المحاسبية لها خصائص نوعية من حيث الدقة والسرعة والكفاءة والمرونة والموثوقية في معالجة البيانات. كما واختلفت نتائج هذه الدراسة عن نتائج (القطيش، 2011) التي خلصت إلى أن النظام المحاسبي الحكومي الحالي لا يوفر المعلومات الملائمة لتدقيق كفاءة وفاعلية الأداء، إضافة إلى اختلاف نتائجها عن نتائج دراسة (الطعامنة، 1994) التي خلصت إلى أن اتجاهات الموظفين نحو نظام تقييم الأداء تمثل اتجاهاً سلبياً.

اختبار الفرضية الثانية:

HO2: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات المختلفة لعينة الدراسة بشأن تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية اعتماداً على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب. بهدف التحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين (ANOVA) ، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (4) التالي:

جدول رقم (4): نتائج اختبار (One Way ANOVA) للفرضية الثانية

النتيجة	SIG	(F) المحسوبة	(F) الجدولية	درجة الحرية	المتغير الديموغرافي
قبول	0.136	0.811	2.013	2	المركز الوظيفي
قبول	0.902	0.357	2.013	3	الخبرة الوظيفية
قبول	0.264	1.067	2.013	3	المؤهل العلمي
قبول	1.302	0.705	2.013	5	التخصص العلمي

باستخدام تحليل التباين (ANOVA) لإختبار الفرضية الثانية، يظهر الجدول السابق أن قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة (F) الجدولية والبالغة (2.013) عند مستوى الدلالة $a \geq 0.05$ وبما أن قاعدة القرار هي : قبول الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة (F) الجدولية، ورفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي يتم رفض الفرضية البديلة (H_1)، وقبول الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على "لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات المختلفة لعينة الدراسة بشأن تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية اعتماداً على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب".

14- النتائج والتوصيات:

بعد إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة والملائمة يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو التالي:

1. دلت النتائج على أن إجابات أفراد عينة الدراسة لتقييم أداء المدقق اعتماداً على النظام المحاسبي الحكومي المحوسب كانت إيجابية نحو جميع الأسئلة من (5- 20)؛ حيث أن المتوسط الحسابي العام بلغ (3.51)، والانحراف المعياري بلغ (0.82)، وهو أكبر من قيمة المتوسط الحسابي لأداة القياس، مما يعني القدرة على الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب بدرجة مرتفعة في تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي.
2. دلت النتائج على أنه لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات المختلفة لعينة الدراسة بشأن تقييم أداء مدقق الحسابات الداخلي في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية اعتماداً على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب، كما هو مبين في الجدول رقم (4).
3. دلت النتائج على أن ما نسبته (84.1%) من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة عملية أكثر من (5) سنوات مما يعني توفر الخبرة العملية العالية لأفراد عينة الدراسة.
4. دلت النتائج على أن (86.3%) من أفراد عينة الدراسة لديهم التأهيل العلمي العالي (بكالوريوس فأكثر) مما يعني توفر المؤهل العلمي المناسب لأفراد العينة الذين لديهم المقدرة على فهم أداة الدراسة والإجابة عنها بكفاءة واقتدار.

5. دلت النتائج على أن (60.3%) من أفراد عينة الدراسة متخصصين في مجال المحاسبة مما يعني توفر التخصص العلمي الملائم واللازم لعمل أفراد العينة الأمر الذي ينعكس إيجاباً على نتائج هذه الدراسة ودقتها.

15- التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:

1- ضرورة الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية بشكل أكبر ومبرر ذلك أن الإعتماد عليه يساعد في قياس الانحرافات عن أهدافها المحددة مسبقاً، وبيان أسباب هذه الانحرافات، وتحديد المراكز المسؤولة عنها، و تحضير تقارير الأداء في الوقت المناسب؛ وبالتالي قياس الأداء الحالي لمدققي الحسابات الداخليين ومقارنته بالأداء المتوقع منهم، وبيان مواطن القوة والضعف لديهم، وتوجيههم للقيام بواجباتهم المهنية، وتحديد كفاءاتهم بموضوعية وبدون تحيز.

2 - ضرورة الإعتماد على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي المحوسب في مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية بشكل أكبر ومبرر ذلك أن الإعتماد عليه يسهم في تحسين مستوى الأداء عند المدقق، وتقييم أدائه من ناحية التزامه بالقوانين والأنظمة، و تطوير مهاراته العلمية والعملية، و تحديد إمكانياته التي يمكن الإستفادة منها؛ وبالتالي المساعدة في تخطيط القوى العاملة .

3 - يتوجب على الجهة التي تتولى إدارة مديرية التقاعد والتعويضات الأردنية التنسيق المستمر مع إدارة الموارد البشرية المعنية بإعداد البرامج التدريبية اللازمة لعمل مدقق الحسابات الداخلي. حيث أن الكشف عن مدى حاجة المدقق للبرامج التدريبية اللازمة لتطوير عمله جاءت بالمرتبة الأخيرة ضمن نتائج الدراسة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. إسماعيل، إسماعيل خليل، وعدس، نائل حسن، (2010)، " المحاسبة الحكومية"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. الأعرجي، عاصم محمد حسين، والعلاونة، علي أحمد محمد، (2002)، " واقع وآثار استخدام أنظمة المعلومات المحوسبة في مركز وزارة التربية والتعليم الأردنية" ، المجلة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، المجلد (22)، العدد (1)، 57 - 107 .

3. الجزراوي، إبراهيم، والجنابي، عامر، (2009)، " أساسيات نظم المعلومات المحاسبية"، الطبعة العربية، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. الحجاوي، حسام أبو علي، (2004)، " الأصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية"، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. الذنبيات، علي عبد القادر، (2010)، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق"، الطبعة الثالثة، المؤلف، عمان، الأردن .
6. الرحاحلة، محمد ياسين، (2010)، "تقييم الأداء الرقابي لديوان المحاسبة الأردني"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، المجلد (16)، العدد (4)، 9-50.
7. الرحاحلة، محمد ياسين، (2010)، "فاعلية متطلبات نظام الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات في الوزارات والمؤسسات العامة الأردنية"، المجلة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، المجلد (30)، العدد (2)، 51- 110 .
8. الردايدة، مراد خالد مصلح، (2008)، " مدى إهتمام الجمارك الأردنية بتطبيق الضوابط الرقابية لأمن المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات"، دورية الإدارة العامة، المجلد (48)، العدد (4)، 599 - 648.
9. الشرفاء، امجد جميل، (2008)، " أثر الحاكمية المؤسسية في تعزيز فاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
10. الشنطي، أيمن محمد، (2013)، " أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية- غزة، المجلد (21)، العدد (1)، 99 - 125.
11. الطعمانة، محمد، (1994)، " إتجاهات موظفي الحكومة نحو تقييم الأداء في نظام الخدمة المدنية في الأردن"، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، المجلد (10)، العدد (3)، 307 - 277 .
12. العرود، شاهر فلاح، وشكر، طلال حمدون، (2010)، " جودة تكنولوجيا المعلومات وأثرها في فاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية"، مؤتم للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، المجلد (25)، العدد (2)، 11- 50.

13. القطيش، حسين فليح، (2011)، " تطوير النظام المحاسبي الحكومي لأغراض تدقيق الأداء في القطاع الحكومي الأردني"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد (7)، العدد(1)، 22 – 42 .

ثانياً: القوانين والأنظمة الحكومية

1. المملكة الأردنية الهاشمية، (1959)، قانون التقاعد المدني وتعديلاته رقم (34)، الجريدة الرسمية العدد (1449).
2. المملكة الأردنية الهاشمية، (1994)، النظام المالي رقم (3)، الجريدة الرسمية، العدد (3951).
3. المملكة الأردنية الهاشمية، (2013)، قانون الموازنة العامة رقم (1)، الجريدة الرسمية، العدد (5196).
4. المملكة الأردنية الهاشمية، (2013)، نظام الخدمة المدنية رقم (82)، الجريدة الرسمية، العدد (5262).

5. المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة المالية، الموقع الإلكتروني www.mof.gov.jo

ثالثاً: المراجع الأجنبية

1. Al-Kasswna, R. (2012)," Study and Evaluation of Government Electronic Accounting Information Systems - a Field Study in the Hashemite Kingdom of Jordan", Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 3, No .4, www.iiste.org.
2. Hoek, P, (2003)," Responsibility Accountability", Public Budgeting & Financial Management, Vol. 6, No.2, Pp. 285- 309.
3. Horngren, C.H., Foster,G. & Datar, S.M., (2006), "Cost Accounting Managerial Emphasis", Twelfth Edition, Prentice Hall.
4. Huang, Hua - Wel, (2005), "The Effects of Audit Committee Characteristics on Investors Perception of Financial Reporting", Florida International University,hhuan002@fiu.edu.
5. Sekaran,u.,(2010),"Research Methods For Business: A skill Building– Approach", Fifth Edition, John Wiley and sons, Inc.
6. Sherrena, B., Keithal, L.D., Robert, S., (2000), "A Study of the Determinants of Australian Audit Committee Effectiveness". www.Papers.ssrn.com.